

موازنة صوتية لشروح ثلاثة كتب في المقدمة الجزرية.

د. هاجر محمد الجويلي أستاذ مساعد في علم اللغة. قسم اللغة العربية. كلية الآداب، جامعة طرابلس.

المدخل.

سأتناول في هذا البحث ثلاثة كتب صنفت في شرح المقدمة الجزرية، وقد راعيت في اختياري لهذه المصنفات الفترة الزمنية بينها حتى يتسنى لي إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها في المنهجية التي اتبعت في الشرح لأبيات المقدمة الجزرية، فكان المصنف الأول لـ زكريا الأنصاري (ت 926هـ) والمصنف الثاني لمحمد بن علي الأندلسي الملقب بابن بالوشة (ت 1314هـ) أما المصنف الثالث فحديث عهد بنا وهو لغانم قدوري الحمد من أساتذة العصر الحالي، ولعل من أهم الأسباب التي قادتني لاختيار هذه المصنفات دون غيرها هو أنها متوافرة بين يدي، بالإضافة إلى أن لكل مصنف ديباجته ومنهجه الخاص به كل حسب عصره وأدواته المعرفية التي مكنته من فهم وشرح النصوص وإضافة ما يعين القارئ على فهمها، فجاءت مرتبة ترتيباً متفاوتاً حيث ألف المصنف الأول في القرن العاشر والمصنف الثاني في القرن الرابع عشر والمصنف الثالث في القرن الحالي، وكما هو معروف فشروح المقدمة الجزرية كثيرة لا يسع المقام للموازنة بينها جميعاً فكلها شرحت وأوضحت معالم المقدمة الجزرية ولكن كان لكل مصنف شارح للمقدمة أسلوبه ومنهجه وطريقته في شرحها، وفي هذا البحث سأكتفي بموازنة بين شراح المصنفات الثلاثة ومنهجهم في شرح باب المخارج والصفات دون التطرق إلى باقي الموضوعات بسبب ضيق المجال لذلك

المطلب الأول: التعريف بالمصنفات المراد دراستها.

أولاً: الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لـ زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، واسمه زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبويحيى شيخ الإسلام، كان قاضياً مفسراً من حفاظ الحديث، ولد في «سنيكة بشرقية مصر» ونال تعليمه في القاهرة، ولاه السلطان قايتباي الجركمي قضاء القضاة فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإحاح

له تصانيف كثيرة منها فتح الرحمان ، و تحفة الفتح الباري على صحيح البخاري، والدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية وهو الكتاب موضوع البحث(1).

ثانيا: الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، لابن يالوشة، وهو أبو عبدالله فخر الدين محمد بن علي بن يوسف بن يالوشة الشريف المالكي التونسي مقاما الأندلسي أصلا، من علماء القرآن والقراءات والتفسير والحديث والفقه ، عمل مدرسا من الرتبة الأولى بجامع الزيتونة بتونس، أسندت إليه مشيخة الإقراء بها وكان لسعة علمه يلقب بالشاطبي الصغير ، له مؤلفات في القراءات منها الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة . وهذا المصنف موضوع البحث ولد بتونس وتوفي بها سنة(2) 1314هـ.

ثالثا: شرح المقدمة الجزرية غانم قدوري الحمد، واسمه غانم قدوري الحمد صالح آل موسى فرج الناصري لقبا والتكريتي مولدا وموطنا، ولد سنة 1369هـ 1950م ، نشأ في مدينة بيجي وحصل على شهادة الليسانس في علوم العربية سنة 1970م ثم حصل على درجة الإجازة العليا الماجستير سنة 1976م من كلية دار العلوم بالقاهرة ، وفي سنة 1985م نال درجة الإجازة الدقيقة الدكتوراة من كلية الآداب جامعة بغداد وكانت رسالته تحت عنوان الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، جلس للتلقي عن الشيوخ في مصر ومن أساتذته الذين أخذ عنهم كمال بشر وعبد الصبور شاهين ومحمد سالم الجرح له الكثير من المؤلفات في علوم القراءات والتجويد لا يتسع المكان لذكرها منها شرح المقدمة الجزرية موضوع البحث وأبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد(1) .

1. أنظر الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 7، 1986م، بيروت لبنان، ج 3 ص 46.

2. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، ط 2، ج 2 ص 715.

1. أنظر موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، www.m-a-a-arabia.com

2. أنظر الدقائق المحكمة ، زكريا الأسدي، تج نسب تشاوي ، دار المكتبي للطباعة والنشر، ط 6، 2010م، دمشق، ص 37.

3. الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، ابن يالوشة، تج الدين شرف، دار الصحابة للتراث، ط 1، 2010م طنطا، ص 15.

4. أنظر الدقائق المحكمة ص 37. والفوائد المفهومة ص 15.

5. الفوائد المفهومة، ص 16، 15.

6. أنظر أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، تج محمد الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

1983م، ص 56. وأنظر رسائل إخوان الصفا، دار صادر 1957م، بيروت، ج 1، ص 189، 188.

7. شرح المقدمة الجزرية ، غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، ط 2008، ج 1، جدة، ص 223.

المطلب الثاني: منهج الشروح الثلاثة في تصنيف المخارج.

أولاً: تعريف المخرج.

بدأ الأنصاري . قبل شرحه لتصنيف المخارج وهيئتها. حديثه بتعريف المخرج . حيث أوضح أنه الموضوع الذي يخرج منه الصوت وأن الصوت عبارة عن هواء يتموج بتصادم جسمين (2) وبلاحظ هنا أن الأنصاري أردف حديثه عن المخرج بتعريف للصوت حتى بدأ التداخل بينهما واضحا لكن المدقق يلحظ أن القصد من الهواء المتموج المتصادم هو الصوت . وكذا الحال عند ابن بالوشة حيث نلاحظ أنه استهل شرحه للمخارج بتعريف المخرج أيضا لكنه توسع في طريقة الشرح فذكر أن المخارج جمع مخرج وهو موضع الخروج . وتميز شرحه للتعريف بالتقسيم مع التبيين فتجده يذكر المخارج التي هي جمع مخرج ليعرفها ثم يورد الحرف الذي يعد عنده المولد من حيز المخرج . واستفاض في شرح كلمة الحرف فذكر معانيه اللغوية لينتهي بتعريف الحرف بأنه "صوت معتمد على مقطع محقق بأن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفقتين أو مقدر وهو هواء الفم" (3) مع نقله لعبارة الأنصاري والتي يرى فيها أن الحرف يختص بالإنسان وضعا والحركة عرض يحله (4) وبالعودة إلى قول الأنصاري حول تموج الهواء وإنتاج الصوت نتيجة تصادم بين جسمين نرى أن ابن بالوشة يكرر العبارة ذاتها إلا أنه يفصل القول فيها فيذكر رأيين نسب أحدهما للحكماء سواغلب الظن أنه يقصد الفلاسفة - في حين نسب الآخر لأهل السنة يقول في هذا: "والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين وهذا عند الحكماء . وعند أهل السنة : كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع" (5) والأرجح أنهما استعانا بأراء ابن سينا وإخوان الصفا (6) حول هذا الموضوع . لكن ابن بالوشة لم يعقب على الاختلاف في مفهوم الصوت عند كل من الحكماء وأهل السنة واكتفى بذكره للرأيين دون إبداء أيهما أرجح عنده . وما يلاحظ عند كل من الأنصاري وابن بالوشة أنهما لم يذكرتا تعريف ابن جني (ت 392هـ) للصوت لكن الأمر مختلف مع غانم الحمد والذي يتحدث عن تعريف ابن جني للصوت عند تعريفه للحرف يقول: "ويبدو أن شراح المقدمة الجزرية قد استمدوا هذا التعريف للحرف من كلام سابق لابن جني عن الصوت والحرف وهو قوله : "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفقتين مقاطع تثنيه عن امتداده" (7)

وفي عرضه لتعريف المخرج شرح البيت التاسع المشتغل على مصطلح المخرج بطريقة أكثر إحاطة حيث أشار إلى آراء شراح المقدمة الجزرية وتعريفاتهم للمخرج ، والملاحظ في أثناء شرحه للبيت يتناول مصطلح المخرج من الجوانب الصرفية واللغوية قبل الدخول في التعريف به كقوله: "والمخرج لغة: موضع الخروج، وهو اسم مكان من الفعل الثلاثيوأما المخرج بضم الميم فقد يكون مصدرا ميميا للفعل: أخرج أو اسم مفعول أو اسم مكان أو زمان"⁽¹⁾ ويرى أن استعمال كلمة مخرج بفتح الميم هي الأكثر شيوعا عند علم العربية والتجويد ، وفي تعريفه للمخرج اصطلاحا نجده ينقل عن القدامى مثل الداني (ت444هـ) وأبو بكر الجزري (ت835هـ) وعلي القاري (ت1014هـ) ثم يردف ذلك برأي المحدثين حول تعريف المخرج والذي عرف عندهم بأنه النقطة التي يتم عندها الاعتراض في مجرى الهواء أو هو نقطة الانسداد أو التضييق التي يحدث عندها حبس الهواء (2) والأمر الذي جعله يتطرق لهذا هو أن الصوت اللغوي يحدث نتيجة اعتراض للهواء في موضع ما يسمى بالمخرج لكن الأمر يختلف مع بعض الأصوات مثل الميم حيث يتم اعتراض الهواء في الشفتين لكن النفس يخرج من الأنف ومع ذلك يسمى مخرج الميم الشفة ، وهو يرى أن تعريف المخرج بأنه موضع نشأة الحرف أمر صحيح في جملة لكن بعض المحدثين أثروا تعريفه بما سبق ذكره حتى ينطبق على كل الأصوات اللغوية (3).

ثانيا: طريقة ذوق الحروف.

وردت طريقة تحديد مخرج الحرف مختصرة عند كل من الأنصاري وابن بالوشة فكل منهما يكرر ما اتفق عليه سلفهم من علماء العربية والتجويد والقراءات عند تذوقهم للحرف ويكون ذلك بتسكينه مع إدخال همزة وصل والإصغاء فحيثما انقطع الصوت كان مكان خروج الحرف ، أما الحمد فأورد آراء علماء التجويد القدامى في طريقة تحديد مكان الخروج

1 شرح المقدمة الجزرية، ص213

2 أنظر المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، 2000م، بيروت، ص50. وأنظر المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدامى، عبد القادر خليل، جامعة مؤتة، 1993م، ص48.

3 أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص215، 214.

4 أنظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1971م، ص20.

5 أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص215.

6 الفوائد المفيدة ، ص16.

للحرف ثم أعقبها بتحفظ المحدثين (4) حول هذه الطريقة والتي يرون أنها لا تستطيع تحديد مكان الخروج بدقة إذا كانت متجاورة بسبب تأثيرها بصفات بعضها البعض ، لكن للحمد رأي آخر فهو يرى بجذوى هذه الطريقة في تبين مواضع اعتراض النفس وتحديد المخرج ما لم تنح للدارسين وسائل قد تكون أكثر دقة من هذه الطريقة (5).

ثالثاً: أنواع المخارج.

1. عدد المخارج: أوردت الشروح الثلاثة اختلاف عدد المخارج عند علماء العربية والتجويد حيث استعان الأنصاري بما اختبره أهل المعرفة السابقين له وقدم الخليل في ذلك ثم سيبويه الذي عدّ المخارج ستة عشر مخرجاً ثم الفراء والمبرد الذين جعلوا عددها أربعة عشر مخرجاً ، لكنه لم يذكر أي الأراء أرجح عنده بل اكتفى يسردها دون التفصيل فيها ، في حين نجد الأمر عند ابن بالوشة مختلفاً حيث نراه يقول بالرأي الذي يعدّ المخارج سبعة عشر مخرجاً ويصفه بالرأي الصحيح وهو مذهب الخليل بن أحمد ويقول في ذلك : " ومخارج الحروف سبعة عشر على الصحيح وهو مذهب الأمام الصالح أبي العباس خليل بن أحمد " (6)

ويبدو واضحاً ترجيحه لرأي الخليل الفراهيدي في قوله: "وقال إمام النحو سيبويه وتبعه جماعة منهم الشاطبي: ستة عشر فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وقال الفراء وتبعه جماعة: أربعة عشر مخرجاً بإسقاط مخرج الجوف وجعل اللام والتون والراء واحداً ، والحق الذي عليه الجمهور هو مذهب الخليل ، والحق شاهد له " (1) أما المصنف الثالث فيشير فيه غانم الحمد إلى مذاهب علماء السلف حول خلافهم في عدد المخارج حيث قسمها إلى ثلاثة مذاهب هي: المذهب الذي يقول بأنها أربعة عشر ، والمذهب القائل بأنها ستة عشر ، والمذهب القائل بأنها سبعة عشر ، وبين أن ابن الجزري اختار المذهب الذي يعدّها سبعة عشر مخرجاً مع الإشارة إلى سبب اختياره لهذا المذهب ، وقد بين الحمد في شرحه الفرق بين هذه الأراء

1. الفوائد المقيمة ، ص 16، 17.

2. أنظر الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد الأسبيعي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط 1

1992م، طرابلس، ص 34.

3. أنظر دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح، عالم الكتب، 1980م، القاهرة، ص 201، 200. وأنظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة ، ط 2 1974م، الدار البيضاء، ص 284.

4. شرح المقدمة الجزرية، ص 222.

5. الدقائق المحكمة، ص 41.

6. الفوائد المقيمة، ص 18.

حيث عد الفارق بينها بسيطاً خاصة وأنها متفقة في معظم المخارج ، أما الاختلافات فيما بينها فبنيت على عدة اعتبارات تتمثل في أن الخليل جعل لحروف المد مخرجاً مستقلاً في حين جعل سيهويه مخرج الألف مع الهمزة والياء ومخرج الياء والواو المديتين من مخرجيهما غير المديتين ، وأرجع أحد المحدثين (2) السبب في هذا الاختلاف إلى الأسس التي بنوا عليها وصفهم للمخارج فمنهم من فصل فزادت عنده عدد المخارج ومنهم من جنح للعموم فقل عنده العدد ، ويرى الحمد أن الاختلاف في عدد المخارج لم يقتصر على المتقدمين وحدهم بل إن المحدثين أنفسهم خاضوا هذا الاختلاف فمنهم (3) من جعل المخارج أقل من ذلك حتى صارت عشرة مخارج ، وحسب رأيه فإن بعض وجهات نظر المحدثين لا تخلو من ضعف خاصة عند جمعهم لحروف طرف اللسان في مخرج واحد وجعل مخرج الغين والياء من مخرج الكاف ليختتم كلامه برأيه عنده صحيحاً بعد مراجعة تحديد المخارج المذكورة عند ابن الجزري بقول: "ومع إمكانية مراجعة تحديد بعض المخارج التي ذكرها ابن الجزري في كتابه النشر وضمها في المقدمة ، وتابعه فيها جمهور العلماء من شراح المقدمة وغيرهم ، فإن المذهب الذي اختاره ابن الجزري لا يزال صحيحاً في جملته" (4).

2. تصنيف المخارج.

أ) مخرج الجوف : بدأ الأنصاري شرحه بحسب المقدمة بحروف الجوف لكنه قبل ذلك أوضح التصنيف العام لأنواع المخارج ومواضعها وهي: الحلق ، واللسان ، والشفتان ، والجوف ، والخياشيم ، وعد الموضوعين الأخيرين مما زاده الناظم ، والملاحظ عند شرحه لمخرج الجوف والذي وصف فيه حروف المد بأن معنى الجوف بأنه الخلاء الداخل في الفم لذلك لا يوجد مخرج محقق لهذه الحروف ، كما أوضح معنى قول الناظم حروف مد للهواء فيبين أن المقصود بالهواء الصوت عند انتهائه ، وهو يرى أن هذه الحروف قريبة الشبه بالهواء لكنها تتميز عنه بتسعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو واستعانة الأنصاري في شرحه بالتعليل وذكر السبب كما في قوله : "وسميت حروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان" (5) ، ولم يختلف ابن يالوشة في شرحه لمخرج الجوف عن الأنصاري لكنه زاد عليه بتوسعه في الشرح لكلام الناظم فأورد الاختلاف في نسبتها إلى الجوف لكنه لم يوضح سبب الخلاف في نسبتها ويتضح ذلك في قوله: "والمراد بالجوف هنا: الخلاء الداخل في الفم واختلف في نسبتها إلى الجوف، والذي حققه الشيخ النوري أنها إنما نسبت إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجها" (6).

أما غانم الحمد فقد اختلف في طريقة شرحه عن سابقه حيث بدأ بتعريف الجوف لغة ثم بيان معناه اصطلاحاً يقول: "الجوف لغة: المطمان من الأرض وجوف الإنسان بطنه وجوف كل شيء داخله". وفي الاصطلاح: جوف القم والحلق، وهو الخلاء (أي الفراغ) الداخل في الحلق والفم" (1) ويعقب كلامه باستعائه بأراء علماء التجويد في توضيح قول الشراح حول مخرج الجوف كعلي القاري (ت 1014هـ) وابن الناظم (ت 835هـ) والذي استعان برأيه في بيان حقيقة حروف المد واللين وسبب اختلاف جروسها، وإلى جانب هؤلاء استعان برأي المسعدي (ت 1017هـ) في تفسير الصوت الساذج في معرض حديثه عن حروف المد واللين (2) وأردف الحمد رأي المسعدي برأيه في شرحه لمعنى الصوت الساذج حيث يرجح أن الصوت الساذج هو النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين وتصاحب الأصوات المجهورة (3)، و يلاحظ توسع غانم الحمد في شرحه لقول الناظم عند حديثه عن حروف المد واللين حيث استعان بقول الخليل الذي وصفه بالمؤسس لمصطلح الجوفية والهوائية لئلا يراه في موضع آخر يشير إلى عدم تمييز الخليل بين حروف المد وحروف اللين والعلّة، ويرى غانم الحمد أن الدرس الصوتي الحديث لم يبتعد في تصويره لمخارج هذه الأصوات عما قرره علماء العربية والتجويد القدامى، لكن التطور الذي حصل في طرق تصنيف وتحديد المخارج أنتج مقاييساً جديدة تحدد من خلالها هذه المخارج، فصارت أصواتاً لها مخرجاً محققاً بحسب نظرية جونز والتي تعرف بالحركات المعيارية (4) واستطرد في شرحه للحركات المعيارية وبين مواضعها على المقياس وهو هنا يختلف مع سابقه في أن هذه الحروف ليس لها مخرجاً محققاً تخرج منه بعدما أورد مواضعها على المقياس مع توضيح كيفية قراءتها عليه.

1. شرح المقدمة الجزرية، ص 232.

2. أنظر الفوائد المسعديّة في حل المقدمة الجزرية، عمر المسعدي، نج جمال رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ص 10.

3. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 233، وأنظر أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد، غانم قدوري الحمد، دار

عمار، ط 2011م، عمان، ص 104.

4. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 235، وأنظر الصوتيات اللغوية، عبد الغفار هلال، دار الكتاب الحديث، ط 1، 2009م.

القاهرة، ص 149، 155.

5. الدقائق المحكمة، ص 42.

6. التمهيد في علم التجويد، محمد بن الجزري، راجعه جمال شرف، دار الصحابة للتراث، 2006م، طنطا، ص 29.

7. الفوائد الثمينة، ص 19.

8. أنظر الفوائد المفهومة، ص 19، وأنظر الرعاية، مكي أبي طالب، راجعه جمال شرف، دار الصحابة للتراث، 2002م، طنطا، ص 66، 67.

ب) مخرج الحلق: فسر الأنصاري موقع أصوات أقصى الحلق والتي حصرها في الهمزة والهاء ليكون المخرج آخر الحلق مما يلي الصدر وأوضح أن الناظم لم يذكر الألف مع صوتي الهمزة والهاء لكن الشاطبي (ت590هـ) ذكرها معهما في منظومته وقد علل لذلك أن مبدأها من مبدأ الحلق، فنراه هنا يستعين برأي الشاطبي ومن تبعه يقول في ذلك: "ولم يذكر الألف معهما لما مر وذكرها الشاطبي، وغيره معهما، لأن مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل" (5) ولعل السبب الذي جعل ابن الجزري لا يذكرها في نظمه مع الهاء والهمزة هو استناده على رأي الخليل ومذهبه في ذلك، يقول: "لم يذكر الخليل معين الألف، لأنها تخرج من هواء الفم" (6) وفي شرحه لموضعي وسط الحلق وأدناه لم يتوسع كثيراً واكتفى بالإشارة إلى الأصوات التي تضمها هذه المواضع وفي معرض حديثه علل لسبب تسميتها حلقية وأن إضافة الخاء إلى الغين كان لمشاركتها لها في صفاتها إلا في الجهر، أما ابن بالوشة فقد شرح مخرج الحلق فبدأ بتقسيم الحلق إلى ثلاثة مخارج وستة أحرف على العكس من الأنصاري الذي أنهى شرحه بذلك لكنه لم يتطرق إلى الألف كما فعل الأنصاري بل ذكر الهمزة والهاء في مخرج أقصى الحلق ولعل السبب هو اتباعه مذهب ابن الجزري المستند على رأي الخليل كما أشرت. وفي شرحه موضع وسط الحلق نجده يعلل تقديم الناظم العين على الحاء بقوله: "وقدم العين على الحاء، لأن العين أبعد من الحاء" (7) ومع تعليقه هذا نجده يذكر اختلاف الناظم عن غيره كشرح الذي قدم الحاء على العين، وكذا الحال في موضع أدنى الحلق حيث يشير إلى مخالفة ابن الجزري لمكي في تقديم الغين على الحاء وعلل لذلك أن الحاء أقرب إلى اللسان من الغين (8).

و يستهل غانم الحمد حديثه بتعريف الحلق في شرحه لمخارج الحلق فيقول: "هو التجويف العميق من آلة النطق وهو يمتد من الجنبجرة إلى الأعلى حتى يتصل بتجويف الفم وتجويف

1. شرح المقدمة الجزرية، ص238.

2. أنظر المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي الفاري، تح محمد الشيباني، دار الصحابة للنشر، ط1، 2006م، طبعاً، ص30.

3. أنظر الأصوات اللغوية، ص89، 89، وانظر علم الأصوات، كمال بشر، دار غرب، 2000م، القاهرة، ص288.

4. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص240.

5. أنظر الرعاية، ص62، وانظر الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، 1991م، ج4، ص433.

6. أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد، ص158.

7. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص246.

8. الفوائد القيمة، ص20.

الأنف" (1) ويرى الحمد أن الناظم اتبع مذهب الخليل في تخصيص مخرج الجوف لحروف المد وأقصى الحلق للهمزة والهاء، ثم يستدل بعد ذلك برأي علي القاري الذي يرى أن حروف المد قدمت على سائر الحروف لعموم مخرج المدية رغم أن حيزها مقدر وكان من المفروض تأخير ما كان حيزه مقدرا على من حيزه محقق (2). وفي شرحه لمخرجي الهمزة والهاء نراه يبدأها برأي الدرس الصوتي الحديث في تسمية أقصى الحلق بالحنجرة ويرى أن الاختلاف في المصطلح وليس في تعيين المخرج ويسمى مخرج الهمزة والهاء بالحنجرة على قول المحدثين (3) ويصف خروجهما من بين الوترين الصوتيين لكن انطباق الوترين مع الهمزة وانفتاحهما مع الهاء جعلها تتقدم الهاء في الترتيب (4). وفي حديثه عن مخرجي وسط الحلق نراه يستعين بمؤلف النشستر لتحديد مخرج الحاء والعين ليوضح ترتيبها ثم يتناول رأي ابن يالوشة حول تقديم الحاء على العين أو الخاء على الغين، وقد ذكر غانم الحمد المذهبين في ذلك فمكي أبي طالب قدم العين وهو كلام سيبويه (5) بينما قدم شرح الحاء على العين فلا يوجد حسب رأيه ما يرجح كفة أحد المذهبين، ويرى في تحليل ابن خروف الأندلسي (ت606هـ) الصواب عندما فسر أن سيبويه لم يقصد الترتيب في ما هو من مخرج واحد، وفي أثناء شرحه لمخرجي الخاء والغين أشار إلى أن عددا من دارسي الأصوات المحدثين ذهبوا إلى تصنيف مخرجيهما من أقصى اللسان وليس من أدنى الحلق، ويخالف الحمد هذا القول فليس هناك دليل يؤكد لما ذهب إليه المحدثون واستدل على أن الخاء والغين تخرجان من نقطة أعمق من موضع الكاف بسلوك كل منهما مع الأصوات المجاورة لها وهذا يدل على أنهما أعمق من القاف أيضا ويقول غانم الحمد في هذا الصدد: "والذي يترجح عندي أن الخاء والغين ينطلقان باقتراب لسان المزمار من حافتي فتحة الوترين العلويين وهو يقتضي تراجع أقصى اللسان نحو الخلف ويؤدي ذلك إلى سماع الحفيف الذي يتشكل من صوت الخاء والغين ويمر النفس بعد ذلك من فوق أقصى اللسان بينه وبين أقصى الحنك والهاء مسترخية في طريق النفس مائلة إلى الأمام" (6) وقد اعتمد غانم الحمد في ذلك على ما استدل به سيبويه من أن القاف أعمق من الكاف.

ج) مخارج حروف اللسان: صنف كل من الأنصاري وابن يالوشة مخارج اللسان تحت تقسيمات هي أقصى اللسان ووسطه وأدناه ولم يختلف عنهم غانم الحمد في تصنيفهم لأقسام اللسان لكن سعى كل من الأنصاري وابن يالوشة حروف موضع أقصى اللسان

بالحروف اللهوية وهي القاف والكاف . في حين يئن غانم الحمد رأيه المخالف في هذا التصنيف . وهو ما عليه الدرس الصوتي الحديث . بعد أن تناول بالشرح المخرجين وأوضح أن تلقيهما باللهويين مذهب الخليل وتبعه ابن الجزري في مقدمته ، ويتمثل رأي غانم الحمد في تسمية القاف باللهوي والكاف بالطبقي نسبة إلى الطبقي(7)

– حروف وسط اللسان :وسماها الأنصاري وابن يالوشة بالشجرية نسبة إلى موضع خروجها وهو شجر الفم وذكر الأنصاري الجيم والشين والياء في هذا المخرج في حين وضع الضاد في مخرج حافة اللسان، لكن الأمر يختلف مع ابن يالوشة الذي جمعها تحت مسمى الحروف الشجرية يقول في ذلك: "وتسمى الثلاثة مع الضاد الساقطة شجرية بسكون الجيم نسبة إلى شجر الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان"(8) لكنه يعود ويفصل في مخرجها لينسبها إلى جانب اللسان

مع اللام إلا أنه لم يبين لما عد الضاد مع الأصوات الشجرية ولعل السبب الذي جعله يصنفها مع اللام هو قربها إلى مقدم الفم وتأخرها عن أصوات شجر الفم ، والعكس في تصنيفها مع الحروف الشجرية فهي تخرج كما وصفها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس لتكون بذلك قريبة من الحروف الشجرية بسبب استطالتها ، ولم يفصل الأنصاري كثيراً في طريقة شرحه لمخرج الضاد على العكس من ابن يالوشة الذي أوضح في شرحه معنى أقصى الحافة وكيفية اشتراك الحافة مع الأضراس لإخراجها وهذا معنى قول الناظم (إذا وليا الأضراس) ولم يكتف بذلك بل تناول عسر نطقها وما يعتريها من لحن في نطقها وإبدالها ظاءً مشالة وطاءً مهملة وأحياناً إخراجها ممزوجة بالزاي مع ذكره مواطن نطقها بهذا اللحن، أما غانم الحمد فنجد في شرحه لأصوات شجر الفم عرض للياء ويئن رأي المتقدمين في وصفها مع الأصوات الشجرية ثم أردف ذلك برأي الدرس الصوتي الحديث والذي يؤيد فكرة التمييز بين الياء المدية والياء غير المدية ويرى غانم الحمد أن الاختلاف بينهما ليس من جهة موضع المخرج وإنما من جهة درجة انفتاحه فكلتاها من وسط اللسان لكن درجة الانفتاح تكون مع المدية أكثر من غير المدية(1)، وفي تناوله مسألة ترتيب الحروف نراه يتحرى

1. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص248، وأنظر الصوتيات النغوية، ص158.

2. أنظر شرح المقدمة، ص248.

3. أنظر المصدر نفسه، ص249، 248.

4. أنظر المصدر نفسه، ص252.

5. أنظر للمصدر نفسه، 253، 254، 255.

الدقة عند عرضه لأراء نسبت لعلماء التجويد المتقدمين كما في قوله: "أما ترتيب الحروف الثلاثة في المخرج فالذي عليه جمهور القراء والنحاة ما ذكر المصنف في المقدمة من تقديم الجيم ثم الشين ثم الياء ونسبت بعض المصادر إلى المهدي وإلى مكي تقديم الشين على الجيم والياء لكن ما ورد في شرح الهداية للمهدي والرعاية لمكي لا يدل على ذلك" (2) بل ويرى أن حروف هذا المخرج تحتمل الترتيب أكثر من حروف الحلق والسبب في ذلك حسب رأيه اختلاف كيفية النطق في الحروف الثلاثة في حين لا يوجد اختلاف في نطق أصوات الحلق، ونجده في تأييد رأيه يستعين برأي المرعشي الذي قسم المخارج إلى كلية وجزئية واستنادا على ذلك يكون مخرج الجيم والشين والياء مخرج كلي ينقسم إلى ثلاثة مخارج جزئية إضافة إلى ذلك نراه يدعم رأيه بحالها عند تركيبها في الكلام ومجاورتها للام التعريف حيث تظهر اللام عند الجيم لقربها في حين تدغم في الشين وهذا يدل على قرب الشين من اللام في المخرج وبعدها عن الكاف وبذا يكون الترتيب الياء ثم الجيم ثم الشين (3) أما في وصفها بالشجرية فقد بين أن المحدثين يسمونها الأصوات الغارية نسبة إلى موضع الغار داخل الفم.

وأفرد غانم الحمد مخرجا للضاد سماه أول حافة اللسان حيث ذكر تصنيف الخليل لها مع الجيم والياء ، في حين صنفها سيبويه من بين أول حافة اللسان ، وبعد عرضه لمجموع الأراء حولها يطرح جملة من المسائل تتعلق بتحديد مخرجها من هذه المسائل: من أي الجانبين يكون مخرجها؟ وما مقدار اتفاق نطقها بين القديم والحديث؟ ، وتوسع غانم الحمد في شرحه لمسائلها حيث تطرق إلى كيفية نطقها عند المتقدمين فوجد أن سيبويه لم يحدد طريقة نطقها من أي الجانبين تخرج رغم قول ابن الجزري أن كلامه يدل على خروجها من الجانبين ويرى غانم الحمد أن وصف سيبويه للضاد الضعيفة صاروصفا للضاد الأصلية واستشهد لكلامه بقول كل من المبرد وابن جني وابن الجزري في إخراجها من أحد الجانبين (4) ، وفي مسألة تحديد مخرجها عرض لرأي سيبويه القائل بخروجها من أول حافة اللسان في حين وردت عند ابن الجزري بخروجها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس وتحمل عبارة سيبويه المعنى القائل أن الضاد تخرج من الجهة المحاذية لأقصى اللسان لكنه برغم ذلك وضعها في الترتيب بعد الجيم وأخواتها ، ونراه في هذه المسألة وظف آراء المتقدمين لمناقشتها فاستعان برأي المبرد والتاذقي الحلبي وكذا الحال عند شرحه صعوبة نطقها حيث سرد آراء المتقدمين حول هذه المسألة وانتهى بخلاصة مفادها أن أداء الضاد لم يتحسن على ألسنة

القراء أو الناس واستعان بقول ابن الجزري حول ذلك ، أما فيما يخص نطقها في الوقت الحاضر فهي نطق لضاد شديدة من مخرج الطاء(5).

— مخرج حروف أدنى اللسان: صنف الأنصاري تحت هذا المخرج الحروف الذلقية فوضع تحت هذا المسمى اللام والتون والراء ثم فصل كل مخرج على حدا لتتجلى فكرة المخارج الكلية التي قال بها المرعشي ، ورتب الأنصاري هذه الحروف باللام أولا حيث أشار إلى رأي سيبويه في وصفها، ثم تناول مخرج النون فشرح أنها تخرج من طرف اللسان ليست من الحنك الأعلى(1)، وفي حديثه عن مخرج الراء يشير إلى مذهبين مختلفين هما مذهب سيبويه الذي يرى تغاير مخارج الحروف الثلاثة ، ومذهب القراء الذي يجعلها من مخرج واحد ، أما ابن يالوشة فعند حديثه عن هذه المخارج أشار إلى أن هناك اعتراض على قول الناطم في وصف مخرج اللام فعبارة واللام أدناها لمنتهاها يعود الضمير في كل من أدنى ومنتها على اللام من أول حافة اللسان الحافة ووجه الاعتراض هنا أن عودة الضمير على الحافة يقتضي أن تخرج اللام من أول حافة اللسان وتمتد إلى طرفه والأمر لا يستوي هكذا وعلل لذلك بقوله: "وأجيب بأن الكلام مُخْرَجٌ على حذف مضاف والتقدير واللام تخرج من دون أدنى الحافة ممثدا إلى منتهاى الطرف وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فوق الضاحك والناص والرباعية والثنية"(2) ويبدو هنا واضحا استعانت بتصنيف الداني في تعليقه لتحديد مخرج اللام ، ويلاحظ أن ابن يالوشة عد في مخارج طرف اللسان خمسة مخارج لأحد عشر حرفا سعى الثلاثة الأولى الحروف الذلقية ، وأوضح في شرحه أن النون تخرج من طرف اللسان وما يحاذيه من اللثة فهي ليست من الحنك الأعلى كما ورد في الرأي المنسوب للأنصاري ودعم ذلك بما ورد عن صاحب مفتاح العلوم في أنه لا دخل للحنك الأعلى في مخرجها(3) وأشار في شرحه وصف الراء إلى مذهب كل من الخليل وسيبويه في القول بتغاير مخارج حروف الذلق الثلاثة وأن القراء وقطرب جعلوا مخرجها واحدا لئلا بعد ذلك يرجع مذهب سيبويه وعلته

1. أنظر الجواهر الخفية على المقدمة الجزرية، سيف الدين الفضالي، تج عزة معين ، مكتبة الرشد

للنشر، ط 2005، م. الرياض، ص 90.

2. الفوائد المفيدة، ص 22، وأنظر التحديد في الإنفاق والتجويد ، أبو عمر الداني، تج غانم الحمد، دار

عمار، ط 2010، م. عمان، ص 103.

3. أنظر مفتاح العلوم ، السكاكي، تج عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، ط 2000، م. بيروت، ص 45.

4. أنظر الفوائد المفيدة، ص 23، وأنظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، المارغني، دار الفكر للطباعة والنشر، ص 162.

5. المنح الفكرية، ص 38.

6. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 263.

في ذلك أن ظهر اللسان ليس طرفه والحافة تختلف عنهما أيضا ويستشهد على قوله بأبيات لابن بري (ت730هـ) يشير فيها للمذهبيين (4) .

. **مخرج الحروف النطعية:** اختار الأنصاري مصطلح النطعية ليعني بها مخارج الطاء والدال والتاء ويُن أن سبب تسميتها بالنطعية هو خروجها من نطق غار الحنك الأعلى والمراد به سقفه، ويخالف ابن يالوشة ذلك فهو يرى أنها تجاور في مخرجها نطق الغار الأعلى ولا تخرج منه كما قيل . ولعله هنا استعان برأي علي القاري الذي استشكل وصفها بأنها تخرج من نطق الغار الأعلى — وهو وصف الخليل ومكي أبي طالب وابن الجزري — حيث قال في ذلك: "والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطق الغار الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه" (5) ، وفي شرح غانم الحمد نرى أنه تناول وصف سيويه واتباعه بوصف ابن الجزري ونقل شراح مقدمته لعبارته مصعبا إلى الحنك الأعلى ليبدل برأيه حول العبارة حيث يرجح أن يكون المقصود أن طرف اللسان يتجه نحو الحنك الأعلى وليس نحو الثنايا ذاتها ، ثم يتبع هذا الشرح بوصف المحدثين لها بالأسنانة اللثوية وإشارة بعضهم إلى نزول طرف اللسان إلى الأسنان وليس كما ورد عند المتقدمين أنه مصعد إلى الأعلى ليبين أن المرجح عنده أنها لثوية خالصة (6)

. **مخرج الحروف الأسلية:** في شرحه لهذا المخرج يوضح الأنصاري معنى قول الناظم مستكن لحروف الصفيرو وهو أن خروجها مستقر من طرف اللسان ، ثم أورد قول الناظم من فوق الثنايا السفلى وأردفها بعبارة الشاطبي ومن بين الثنايا حيث بين هنا أن الشاطبي قصد العليا والناظم قصد السفلى ولا يوجد اختلاف بينهما في ذلك لأنها حسب شرحه تخرج من بين الثنايا العليا والسفلى ، وبالعودة لأبيات الشاطبي لم أجد كلمة عليا في منظومته بل جاءت الثنايا دون تحديد عنده (1) ، أما ابن يالوشة فقد بين في شرحه أن هذه الأصوات تخرج

1. أنظر الدقائق المحكمة، ص47. وانظر الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، ط2، 1989م، المدينة المنورة، ص390.

2. أنظر الفوائد المفهومة، ص23. وانظر القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تج أنس الشامي وزكريا جابر، دار الحديث، ط2008م، القاهرة، ص55.

3. شرح المقدمة الجزرية، ص265.

4. أنظر شرح المقدمة، ص267، 268. وانظر جهد المقل، المرفعي، تج سالم قدوري الحمد، دار عمار للنشر، ط2، 2001م، عمان، ص135.

5. الفوائد المفهومة، ص24.

من طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى وتسمى أسلية لأنها من أسلة اللسان التي هي طرفه. وليس كما توهم الناظم بأن معنى أسلة اللسان مستدقه واعتمد في قوله هذا على ما ورد عن ابن الأثير الذي ذكر أن أسلة اللسان هي طرفه داعما قوله بورود معناها في القاموس أن أسلة اللسان طرفه ومن النصل والذراع مستدقه (2) ويرى غانم الحمد في شرح مخرج أصوات الصفير أن علماء العربية اختلفوا في تحديد مخرجها ، والأدق عندي أنهم اختلفوا في تحديد عضو النطق الثاني الذي يشترك مع طرف اللسان في إخراجها ، فأورد وصف سيبويه لها دون تحديده أي الثنايا العليا أو سفلى ، ثم تناول وصف بعض شراح الجزرية الذين وافقوا الناظم في اختيار تسمية الثنايا السفلى ، وبعد فراغه من اختلاف المتقدمين تطرق إلى اختلاف عبارة المحدثين في تحديد مخرجها فجاء بعبارة إبراهيم أنيس أولا والتي يصف فيها خروج هذه الأصوات باقتراب الأسنان العليا والسفلى فيصير المنفذ بهتما ضيقا ويتم النطق بالتقاء طرف اللسان بالثنايا العليا والسفلى ، ثم اتبعها بوصف محمود السعمران أنها تخرج باعتماد طرف اللسان على اللثة ليوضح رأيه فيما بعد حيث يرى أن الثنايا السفلى ليس لها دور مباشر في نطق هذه الأصوات ولا تعد ملازمة لطرف اللسان لها السبب في جعلها موضعا لخروجها ويعلل ذلك بقوله: "فمخرج الحرف هو، موضع تكونه، أو خروجه أو موضع اعتراض النفس عند النطق به. وليس لأطراف الثنايا السفلى شيء من هذه" (3) أما حول تسمية الأسلة بالمستدق لم يعترض على ذلك كما هو الحال عند ابن يالوشة.

— **مخارج الحروف اللثوية** : لم يختلف الأنصاري وابن يالوشة في شرح هذه المخارج بل تكاد تكون عبارات الشرح ذاتها خاصة في تعريفهما باللثة التي حددت موضع الخروج للطاء والثاء والذال، أما غانم الحمد فبعد عرضه لشرحه معتمدا على آراء سيبويه وابن الجزري في وصفها وتلقيب الخليل لها باللثوية تحدث عن رأيه الذي أوضح فيه أن الراجع هو عدم مساهمة اللثة في إخراجها ولا يكفي تعليل الخليل أن سبب التسمية مجاورتها للثة ، ثم عزز كلامه بتعليل المرعشي الذي يقول فيه: "وإنما ينسب إلى اللثة لأن النفس المصاحب لهذه الحروف ينتشر ويتصل باللثة" (4)

— **مخارج الشفتين** : شرح الأنصاري مخرج الفاء ويؤن أن مخرجها من بطن الشفة وأطراف الثنايا العليا ووضح أن الناظم أطلق تسمية الشفة ومراده الشفة السفلى والتي تساهم مع أطراف الثنايا العليا في إخراج الفاء وعلل لتوضيحه أنه لا يمكن للشفة العليا النطق بالفاء. ووافق ابن يالوشة في شرحه لمخرجها أيضا بل وأورد قول الأنصاري في تحديد الشفة

السفلى في إخراجها يقول: "وأطلق الشفة ومراده السفلى.....قاله القاضي" (5) وكذا الحال عند غانم الحمد حيث اكتفى في شرحه لسرد آراء المتقدمين في وصفها .

أما الواو والباء والميم فقد شرح ووصفها الأنصاري وبيّن أن مخرجها من بين الشفتين لكن بانفتاحها. أي الشفة. مع الواو وانطباقها مع الباء والميم ليوضح بعد ذلك أن مخارج الشفتين اثنان تحوي أربعة حروف ، وقد جمع الأنصاري مخرج النون الساكنة مع مخرج الشفة في حين فصلها ابن يالوشة عن الواو وأختها وأوضح أن الواو المدية هي التي تخرج من الشفة ولم يخالف شرحه شرح الأنصاري في ذلك لكنه زاد عليه أن انطباق الشفة مع الباء يكون أقوى. وفي حديثه عن النون الساكنة فصل في تحديد مخرجها على العكس من الأنصاري الذي وصف النون الساكنة بأنه صوت أغن لا عمل للسان فيه مع عبارات مختصرة في أن محل الغنة النون والميم شرط تسكينهما أو إظهارهما وأوضح ابن يالوشة أن مراد الناظم هنا مخرج محلها وهو النون والميم (1) ، وتناول غانم الحمد في شرحه الواو والياء والميم آراء المتقدمين من علماء العربية والتجويد حيث بيّن وصف سيبيويه وابن الجزري والخليل الذي اختار للشفتين الفاء والياء والميم لأنه عدّ الواو من مخرج الجوف ، ليأتي غانم الحمد بعد ذلك بوصف للمهدوي قال إنه مخالف لمذهب الجمهور وهو إفراد مخرج مستقل للواو فهي عنده تخرج من بين الشفتين ثم تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف (2) ، أما في شرحه لمخرج النون الساكنة والذي حددت الخياشيم لخروجها فقد بيّن اعتراض ابن الناظم على والده في إدراج الغنة مع مخارج الحروف لأنها صفة وسبق تناول هذه المسألة من ابن يالوشة ليستعين برأي طاش كبرى زاده (ت968هـ) في تعليل ذكر الناظم الغنة في المخارج وليس الصفات ، ويسترسل غانم الحمد في شرح مخرج النون الساكنة بسرده آراء المتقدمين حولها ليختم برأي المعارضين لوضعها تحت المخارج وعلل إسقاطها من المخارج عندهم أنها من الحروف الفرعية مختلطة كلامه بتأييد بعض دارسي الأصوات المحدثين إسقاط مخرجها (3).

1. انظر الدقائق المحكمة، ص48، وانظر الفوائد المفيدة ، ص24، 25.

2. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص270، وانظر شرح الهداية، أبو العباس المهندي، نج حازم حيدر، مكتبة الرشد، 1415هـ ، الرياض، ص77.

3. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص271، 272.

المطلب الثالث: منهج الشروح الثلاثة في تصنيف الصفات.

بدأ الأنصاري شرحه لأبيات الصفات بحديث عن ماهيتها حيث بين أن الصفات ما هي إلا كيفيات تتميز بها الحروف التي اشتركت في المخرج ويرى أن المخرج تعرف به كمية الحرف أما الصفة فيعرف بها كيفية الحرف وأوضح أن الناظم بدأ في بيان الصفات المشهورة وهي في مجملها سبع عشرة صفة بدأها بالجهر وأنها بالاستطالة وبعد أن فرغ من تسميتها عرف الصفات المذكورة لغة فمثلا عرف الهمس بأنه الخفاء وأعقب ذلك بتعريفه اصطلاحا وسار على هذا النهج في تعريفه لكل الصفات فكان يعرفها لغة واصطلاحا ثم يسعى حروفها ، والأمر لا يختلف كثيرا عند ابن يالوشة لكن الأخير فصل واعتمد على التصنيف في شرحه للصفات مع بيانه للفائدة التي تعطيها للحرف وهي تمييز الحروف المشتركة في المخرج وتحسين لفظ الحروف ذات المخرج المختلف ، وقد اتفق مع الأنصاري في أن الناظم تناول المشهور من الصفات وهي سبع عشرة صفة مع تقسيمها عنده - أي ابن يالوشة - إلى قسمين وهي صفات لها ضد وصفات ليس لها ضد ، أما غانم الحمد فقد استهل شرحه لأبيات الصفات بتعريف الصفة لغة واصطلاحا معتمدا على تعريفات عدد من شراح المقدمة الجزرية وهو في هذا لا يختلف عن سابقه لكنه زاد عنهم بموازنته بين تعريف الصفة عند شراح الجزرية وعلماء النحول لأن الصفة عند النحويين لا تعطي المعنى السابق ذكره فهي النعت المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول ، بالإضافة إلى ذلك نجده يستعين برأي لعلي القاري أوضح فيه معنى الصفة من الوجهين وبين أن المراد هنا الصفة التي تعتري الصوت وليست التي تطلق على النعت النحوي وأستند القاري في قوله هذا على قول المازني (ت247هـ) والرماني (ت384هـ) ، ويرى غانم الحمد أن سيبويه وكثير من علماء العربية والتجويد لم يتخذوا منهاجا معينا في ترتيب الصفات أو تصنيفها حيث اكتفوا بذكر الصفات المتقابلة أولا ثم اتبعوها بالصفات التي ليس لها مقابل ، ويستدرك كلامه هذا بتقسيم هذه أكثر تحديدا في الصفات عند بعض علماء التجويد وهو ما له ضد وما ليس له ضد وأورد فيه تقسيم شرح الرعيني (ت539هـ) ، كما أورد تقسيما آخر لبعث علماء التجويد المتأخرين فوردت لديهم مصطلحات لم تكن موجودة

1. أنظر المنح الفكرية، ص42.

2. أنظر المفيد في شرح عمدة المجيد ، للرمادي، نج جمال الرفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م، القاهرة، ص64. وانظر الفوائد المسعدة، ص42.

3. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص284.

4. أنظر الدقائق المحكمة، ص50. وانظر الفوائد المفهمة، ص26، 27. وانظر الكتاب ، ج4، 434.

عند سلفهم تمثلت في الصفات الذاتية والصفات العارضية أو الإضافية، وقد قسم المرادي (ت749هـ) الصفات الذاتية إلى صفات مميزة وصفات محسنة (2)، وينتهي غانم الحمد تقسيمات المتقدمين للصفات بتقسيم كان الأول أن يذكر قبل تصنيف المتأخرين من علماء التجويد وهذا التقسيم قال به مكي أبي طالب وهو تقسيم الصفات إلى صفات قوة وصفات ضعف (3).

أولاً: الجهر والهمس.

تحدث الأنصاري عن صفتي الهمس والجهر وعرفهما لغة وذكر سبب تسميتهما بالهمس والجهر وعدد حروفها وبين سبب عدم ذكر حروف الجهر عند ابن الجزري وذكره للمهموسة وذلك لقلة عدد المجهورة ولم يزد على ذلك، وكذا الحال عند ابن يالوشة الذي لم يختلف في طريقة شرحه عن الأنصاري واستعان كل منهما بكلام سيبويه عن الهمس والجهر في أن الهمس يجري النفس معه لضعف الاعتماد والجهر لا يجري النفس معه لقوة الاعتماد (4) أما غانم الحمد فقد شرح الصفتين تحت الصفات التي لها ضد وذكر تعريفهما لغة ثم أوضح عددها وفقاً لما جاء في أبيات الجزرية لكنه لم يشر إلى تعريفهما اصطلاحاً كما فعل سابقيه، فبين بعد التعريف بهما لغة أن سيبويه أقدم من ذكر مصطلح الجهر والهمس في حين لم يتطرق الأنصاري وابن يالوشة لذلك، ويرى غانم الحمد أن تعريف سيبويه للجهر والهمس لا يخلو من الغموض لذا عرض لتعريف المحدثين للمجهور والمهموس أولاً ثم عرض لتعريف سيبويه حتى يتمكن - حسب رأيه - من إدراك وفهم ما غمض من تعريف سيبويه (1) واعتمد في شرحه على ذكر المعيار الذي قيس به الجهر والهمس عند المحدثين وهو ذبذبة الأوتار الصوتية للمجهور وعدم ذبذبتها للمهموس ووفقاً لذلك اختلفت الأصوات المجهورة والمهموسة بين المتقدمين والمحدثين، ويرى غانم الحمد أن تعريف سيبويه للجهر والهمس حدث له عدة تغييرات على يد شراح المقدمة وعلماء التجويد المتأخرين مما جعل اللبس يدخل هذا التعريف على حد قوله فاختلط تعريفهما بتعريف الشديدة والرخوة وقد عرض تفسير القاري في هذا الشأن ولم يقتصر الأمر على علماء التجويد المتأخرين بل تعداه إلى

1. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص287.

2. أنظر هداية القاري، ص79.

3. أنظر شرح كتاب سيبويه، السرواني، نج أحمد مبدئي وعلي السيد، دار الكتب العلمية، ط2008م، بيروت، ج 5، ص396.

4. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص291، 292.

5. أنظر الفوائد المفهومة، ص27، وأنظر الرعاية، ص37.

المعاصرين حيث بين غانم الحمد أن التحريف شاب ألفاظ التعريف على يد علماء التجويد المعاصرين مما زاد صعوبة فهم هذه التعريفات ومثل لذلك بما ورد عن المرصفي في هداية القاري (2).

وقد أوصى في معرض حديثه عن الخلط والغموض - الذي شاب هذه التعريفات - متعلمي التجويد الخروج من دائرة اللبس والغموض بالاعتماد على تعريف علماء الأصوات المحدثين للجهر والهمس باعتبار أنه تعريف مبني على حقائق علمية بل ونجده يوصي بدراسة تعريف سيبويه الذي تحدث فيه عن الحروف المشربة والذي رجح غانم الحمد أن يكون المقصود بها حروف الجهر وعلته في ذلك أنها أشربت صوت الصدر في مقابل حروف الهمس ، واستعان برواية الأخفش (ت215هـ) عندما استشكل تعريف سيبويه للمجهور والمهموس فسأله عن الفصل بينهما لتكون إجابته أن المجهور لا تصل إلى تبينه إلا إذا أدخلته الصوت الذي يخرج من الصدر لأن المجهورة كلها يخرج صوتها من الصدر (3) ويبدو أن غانم الحمد أراد من هذا الشرح والتحليل الوصول إلى دفع الغموض واللبس عن تعريف سيبويه للمجهور والمهموس ولكن هذا التعريف الذي وصفه الحمد بالكثرة المخيوة لم يجد اهتماماً إلا من عدد قليل من العلماء اللاحقين كما هو الحال عند ابن منظور ، وبعد إسهابه في سرد الآراء حول تعريف الجهر والهمس يحدد رأيه الخاص حول ما قاله سيبويه عن صوت الصدر والذي مفاده أن مراد سيبويه بصوت الصدر هو النغمة الحنجرية التي تصاحب نطق الأصوات المجهورة لينتهي برأى ينصف فيه سيبويه والذي يرى فيه أن سيبويه أدرك ظاهرتي الجهر والهمس لكنه لم يصغ تعريفهما على نحو واضح وما زاد الأمر غموضاً أن الدارسين تمسكوا بالجانب الغامض من التعريف وتركوا الواضح منه (4).

ثانياً: الشدة والرخاوة.

في شرحه لصفتي الشدة والرخاوة لم يتحدث الأنصاري عن هاتين الصفتين تحت عنوان مستقل بل جمعها مع صفتي الجهر والهمس واكتفى بعرض حروف الشديدة مجموعة في (أجد قط بكت) كما وردت في المنظومة الجزرية مع بيان عدد الشديدة والرخوة دون تعريفها أو شرح ماهيتها وسبب تسميتها. ولم يختلف ابن يالوشة عنه إلا في التعريف بالشدة والرخاوة في اللغة مع بيان سبب تسميتها فجاءت عبارته في ذلك مشابهة لما قال به مكي أبي طالب في التعريف بهما (5) أما غانم الحمد فقد بدأ شرحه بذكره لتقسيم سيبويه الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة تبعه بعد ذلك علماء العربية والتجويد وقال به دارسو الأصوات المحدثون

ويرى الحمد أن هناك تبايناً في تعريفها وحصر عددها ، ولعله يقصد الاختلاف بين المتقدمين والمحدثين ، لكنه بعد ذلك يعود ليذكر تعريف سيبويه ووقوفه على حقيقة الصوت الشديد وهي عملية حصره الصوت من خلال حديثه عن الطاء ليشير بعد ذلك أن هناك إضافات جاء بها شراح المقدمة الجزرية وعلماء التجويد المتأخرون لكنه يرى أن بعض هذه الإضافات مقبولة وبعضها غير ذلك ومن الإضافات التي قبلها وسماها بالإيجابية تقرير واستعمال مصطلح المتوسطة أو البينية وكذلك إدراكهم لعملية حصر الصوت الذي يحدث مع نطق الحروف الشديدة واستعان بأقوال طاش كبرى زاده والمسعودي ، ليبين بعد ذلك ما أسماه بالإضافات السلبية وهي خلط بعض علماء التجويد بين تعريف المجهور والشديد والمهموس والرخو متأثرين حسب قوله بتعريف سيبويه لها كما هو الحال عند عبد الدائم الأزهري (ت870هـ) عندما وضع في تعريفه لها النفس بدل الصوت في حين استخدم سيبويه الصوت لها عند تعريفه (1) ويرى أن أكثر كتب التجويد الحديثة منها وقعت في هذا الاضطراب لذلك يقترح أخذ تعريفها من علم الأصوات الحديث لأن ذلك يسهل فهمها والوقوف على حقيقتها وعلته في ذلك أن الصوت لا ينتج من غير نفس واستند في هذا على قول المرعشي الذي يرى أن الصوت هو النفس المسموع لينهي شرحه بتعريف كل من الشديد والرخو فيقول : " الشديد : هو الصوت الذي ينتج بحبس النفس في المخرج ثم إطلاقه ، والرخو : هو الصوت الذي يضيق مجرى النفس في مخرجه " (2) .

وفي ذات السياق يتناول الشراح الثلاثة الحروف المتوسطة بين الشديدة والرخوة فيرى الأنصاري أن سبب تسميتها هو عدم انحباس النفس أو جريانه معها وقيس معياره هذا بتعريفه للشديدة والرخوة ، ويناقضه في شرحه هذا ابن بالوشة الذي يرى أن الحبس يقع للصوت وليس للنفس ، فيكون معياره بذلك عدم حبس أو جريان الصوت مع الحروف المتوسطة ، وأورد غانم الحمد أثناء شرحه للمتوسطة اختلاف علماء العربية والتجويد في عددها لكن أكثرهم على رأي الناظم وهي خمسة أحرف في حين يجعلها سيبويه ثمانية بزيادة

1. أنظر الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، عبد الدائم الأزهري، تج نزار خورشيد، دار عمار للنشر، ط2، 2003م، عمان، ص117، 116.

2. شرح المقدمة الجزرية، ص295.

3. أنظر مناهج البحث ، ص132، 136، وانظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي

للتشر، ط2، 1985م، القاهرة، ص36.

4. أنظر التحديد ، ص106.

5. أنظر جهد المقل، المرعشي، ص45.

الياء والواو والألف لكننا نجد غانم الحمد في هذا المقام يعترض على عد حروف العلة من المتوسطة وحجته في ذلك أن المتوسطة يعترض فيها النفس عند المخرج لكنه يجد منفذا من موضع آخر في حين تتميز هذه الحروف الثلاثة باتساع مخرجها لذا لا ينطبق عليها معيار المتوسطة ، وينهي شرحه برأي المحدثين في هذه الصفات حيث استعمل أغلبهم مصطلحات تختلف عما عهدناه عند المتقدمين فسموا الشديدة بالانفجارية والرخوة بالاحتكاكية أما المتوسطة فيرى أن عبارة المحدثين فيها اختلفت ولعله يقصد اختلاف مصطلحها حيث تسمى عند المحدثين بالمائعة والاستمرارية(3).

ثالثا: الاستعلاء والاستفال.

ذكر الأنصاري هاتين الصفتين بعد شرحه للمتوسطة فعرفها لغة وذكر سبب تسميتها بحروف الاستعلاء والاستفال باعتبار وضع اللسان من حيث العلو والانخفاض ، وكذا الحال عند ابن يالوشة والذي علل أيضا لسبب تسميتها مع ذكره والأنصاري لعدد حروفها، ولم يختلف غانم الحمد عن سابقه إلا في تفصيل الشرح لصفتي الاستعلاء والاستفال فقد بدأ شرحه بذكر أن الاستعلاء من مصطلحات سيبويه ثم أردف ذلك بقول الداني في عددها وحروفها وعلة تسميتها وتقسيمها إلى مستعلية مع الإطباق ومستعلية بدونه(4) ليستعين بعد ذلك بقول المرعشي حول صفة الاستعلاء حيث وصف قوله بأنه أدق في التعبير عنها ، وموجز هذا الرأي أن أقصى اللسان هو المعنى في تحديد حقيقة هذه الصفة (5) ليختم شرحه كعادته برأي الدرس الصوتي الحديث في هاتين الصفتين حيث بين أنه لا يوجد فرق كبير بين الدرس الصوتي الحديث والمتقدمين ، وخلاصة ما أقره الدرس الصوتي الحديث أن الاستعلاء والإطباق ظاهرة صوتية تعني تفخيم الصوت وتغليظه بسبب اتساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى عند ارتفاع مؤخرة اللسان ومقدمه أثناء النطق بأصوات الإطباق والاستعلاء(1) وعلى العكس منهما الاستفال والانفتاح.

1. أنظر المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، عبد القادر خليل، جامعة مؤتة، ط1، 1993، ص119.

2. الدقائق المحكمة، ص52.

3. أنظر الكتاب، ج4 ص436.

4. شرح المقدمة الجزرية، ص300.

5. أنظر مناهج البحث في اللغة، ص89.

6. الدقائق المحكمة، ص52.

رابعاً: الإطباق والانفتاح.

شرح الأنصاري هاتين الصفتين تحت عنوان الحروف المطبقة ولعل السبب في ذلك هو اعتبار الإطباق من صفات القوة للحرف لذا قدمها على صفتي الاستعلاء والاستفال ويتضح ذلك في قوله: "واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف. وأقواها حروف الإطباق" (2) وكنهجه الذي انتهجه في شرحه عرف صفتي الإطباق والاستفال لغة مع ذكره لعل تسميتها ، ولم يختلف ابن يالوشة عن الأنصاري وذلك حين ذكر تعريفها وعل تسميتها أيضا لكنه زاد بعض التفصيل عند شرحه لمعنى انطباق طائفة من اللسان على الحنك الأعلى حيث وضع أن المراد من ذلك هو اقتراب اللسان من الحنك يكون مع هذه الحروف أكثر من غيرها ، ويبدأ غانم الحمد شرحه ببيان طريقة تكون هيئة هذه الصفات ووضع اللسان معها عن باقي الحروف حيث يتصعد أقصى اللسان إلى أعلى ويتخذ عند نطقها شكلا مقعرا هذا الوضع يؤدي إلى إنتاج أصوات مفخمة تقابلها أصوات منفتحة ، ويذكر الحمد أن مصطلح مطبقة ومنفتحة هي من مصطلحات سيبويه واستدل على ذلك من كتابه حين شرح حروف المطبقة والمنفتحة (3)، ويرى الحمد أن تعريف الإطباق وتحديد حروفه عند سيبويه أخذ به علماء العربية والتجويد وشرح المقدمة الجزرية لكنهم لم يضيفوا عليه أي تغييرات اللهم إلا تغييرات طفيفة في بعض ألفاظ التعريف ، ونراه يعلل قول سيبويه حول الطاء والذي مفاده أن الطاء إذا لم تكن مطبقة لصارت دالا أن سيبويه هنا اعتمد على أساس وصفها بالجهر وكذلك الحال في وصفه للضاد حيث أوضح أن قول سيبويه فيها مبني على خروجها من حافة اللسان ، لينتهي بعد ذلك بما يفترض به أن يكون حال وصف المعاصرين حيث يقول "ولولا الإطباق لصارت الطاء تاء والضاد دالا" (4) وينهي غانم الحمد شرحه لهاتين الصفتين بتفريق المحدثين بين مصطلح الإطباق والمطبقة وبين مصطلح الطبق والتطبيق فالأول يسم الحروف المطبقة الذي يتخذ معه اللسان وضعا مقعرا والثاني يخص مخرج الكاف ويسم موضع الطبق وهو الجزء اللين من الحنك الأعلى (5).

خامساً: الذلاقة والإصمات.

في تفسيره لهذه الصفات تناول الأنصاري معناها لغة وأوضح أن كل كلمة على أربعة أو خمسة أحرف أصول لابد أن يكون مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلفة وعلل لذلك في قوله: "وإنما فعلوا ذلك لخفتها ، فعادلوها بها الثقيلة" (6)، ولا يختلف كلام ابن يالوشة كثيرا عن الأنصاري حيث أوضح أن حروف الذلاقة تتميز بالخفة والسرعة في النطق في حين

تكون المصممة أثقل على اللسان لذا لا توجد كلمة رباعية أو أكثر في كلام العرب إلا وفيها حرف مذلق للتعادل، أما غانم الحمد فكعاداته كان أكثرهم في سرد الآراء فبدأ برأي صاحب المقدمة الجزرية حول الذلاقة والإصمات والتي لم تختلف عن تفسير الأنصاري وابن يالوشة، ليذكر بعد ذلك أن هذين المصطلحين يرجعان إلى الخليل عند حديثه عن الحروف الذلقية والشفوية لكنه يبين فيما بعد أن الخليل لم يذكر مصطلح المصممة في معجمه وذكرها

الأزهري (ت370هـ) في ما نقله عن الخليل في تهذيب اللغة، وفي تفسيرها يذكر أيضا رأي ابن جني والذي يرى أن سبب تسميتها بالذلاقة هو اعتمادهم عند إخراجها على ذلق اللسان أما المصممة فسميت بذلك لأنه صمت عنها أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية دون الاستعانة بالذلقية (1) ويرى غانم الحمد أن صفتي الذلاقة والإصمات ليستا من الصفات الذاتية والتي تتميز بدلالاتها الصوتية كالجهر وإنما هي من الصفات الإضافية والتي تكون فيها نسبة الحروف إلى مخرجها أو وظيفتها الصرفية أكثر منها لدلالاتها الصوتية ولهذا حسب رأيه لم تذكر عند بعض علماء التجويد المتقدمين وأغلب المحدثين، ليعود ويشير إلى من تناول هذه الصفات كمكي في رعايته وبعض علماء التجويد المتأخرين الذين تأثروا به، ويختم شرحه لهاتين الصفتين برأي يتمثل في أن صفتي الذلاقة والإصمات لم تصلا في تمييزها بين الأصوات إلى ما وصلت إليه بقية الصفات المتضادة كالجهر والهمس والشدة والرخاوة ولذلك من أهمها من علماء التجويد ودارسي الأصوات المحدثين لم يجانب الصواب (2).

سادسا : الصفي.

شرح الأنصاري صفة الصفي وبين حروفها وسبب تسميتها بالصفي وجمعها مع القفلة في عنوان واحد ، وعد صفة الصفي قوة للحرف الموصوف بها ورتبتها من حيث القوة فجعل الصاد أكثرها قوة تليها الزاي ثم السين ، في حين شرحها ابن يالوشة تحت الصفات التي لا ضد لها ومنها الصفي حيث ذكر سبب تسميتها وأقواها من حيث الترتيب ولم يختلف في شرحه عن الأنصاري حيث خلا شرحهما من ذكر لآراء من سبقهم من علماء العربية أو علماء التجويد (3) ، وفي شرح غانم الحمد لهذه الصفات وقبل حديثه عنها شرح معنى عبارة الصفات التي لا ضد لها حيث بين الحمد أن السبب في عدم وجود ضد لها هو عدم تحقق الصوت إذا فقدت الصفة ليوضح بذلك سبب قولهم عنها أنها صفات محسنة وليست مميزة بين الأصوات ، وفي بيانه الفرق بين التي لها ضد والتي ليس لها ضد يستعين بشرح لابن الحاجب حول هذا الأمر والذي يبين فيه الفرق بينها ولم يكتف الحمد بذكر الفرق وحده بل بين في

شرحه المصطلحات التي استخدمها المتقدمون في هذا الجانب فأورد رأيا للمسعودي يطلق مصطلح عادمة لنفي الصفات التي لا ضد لها عن غير الحروف المتصفة بها .وبعد هذه المقدمة يتحدث عن صفة الصفير حيث أرجعها إلى مصدر الفعل صفر ليشرح معناها الذي يدل على صوت الطائر وهذا ما أشار له الأنصاري وابن يالوشة ويرى غانم الحمد أن علماء التجويد أدركوا حقيقة هذه الصفة ليدلي برأي مفاده أن الفاذقي كان أوفى الشراح للمقدمة الجزرية عبارة عن هذه الصفة حيث فسر سبب حدوث الصفير فيها دون غيرها (4) ليختتم شرحه برأي المحدثين الذين لم يتعدوا عما قرره المتقدمون على حد وصفه بشأن هذه الصفة واستدل على ذلك بتحليل أحمد مختار عمر الذي يفسر سبب صفيرها(5).

سابعاً:القلقلة.

عرف الأنصاري القلقله بأنها الحركة وعلل سبب تسميتها أنها في حال سكونها تتقلقل وتتقلقل عند خروجها فيسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت وتميز هذه الصفة بعض الحروف دون غيرها ، ويعرفها ابن يالوشة لغة بشدة الصوت والملاحظ هنا أن ابن يالوشة اختلف مع الأنصاري في تعريف القلقله ويبدو أن ابن يالوشة تبع قول الخليل ومكي أبي طالب في تعريفهما لصفة القلقله(1) إلا أنه لم يخالف الأنصاري في سبب تسميتها وحروفها وعلل قلقلتها أن هذه الحروف عند تسكينها تضعف لذا يحتاج لإظهارها لصوت قوي ، ويتناول غانم الحمد شرح هذه الصفة بطريقة مختلفة حيث يبدأ بتعريفها لغة واصطلاحاً ثم يبين من خلال رأي محمود السعمران في صفة القلقله أن ظاهرة القلقله تبنى على طبيعة الأصوات الشديدة التي تنطق بحبس النفس عند المخرج لبرهة ثم إطلاقه ليندفع الهواء المحصور بشدة محدثاً صوتاً يعقب الانفصال ولذلك لا يمكن نطق الشديد نطقاً كاملاً دون أن يتبع بهذا الصوت ويكون أقوى في الصوت المجبور(2) ليعود ويذكر أن مصطلح القلقله من مصطلحات سيبويه التي ذكرها في باب الوقف وأن هناك عدداً من المسائل التي تتعلق بصفة القلقله وجب الحديث عنها وتتمثل في شروطها وحقيقة صوتها وموضعها وهو في تناوله لهذه المسائل اعتمد على آراء المتقدمين كابن الحاجب الذي ذكر شرط اجتماع صفتي الجهر

1. أنظر العين، ج 5، ص 26، وأنظر الرعاية، ص 41.

2. أنظر علم اللغة، ص 162.

3. أنظر النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، صححه علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص 203.

4. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 311.

5. أنظر الدقائق المحكمة، ص 54، 53، وأنظر الفوائد المفهومة ، ص 30.

والشدة في القلقة وعلى لذلك أن الجهر يمنع النفس والشدة تمنع الصوت لذا احتاجت إلى التكلف في بيانها وهو قلقها . أما حول حقيقتها فقد استعان بوصف سيبويه ومكي وبعض العلماء الذين قالوا بشبهها بالحركة ، ثم نراه يتناول المسألة الأخيرة وهي موضع القلقة وأورد لذلك رأيين هما: أنها لا تكون إلا عند الوقف والثاني وجوب سكونها سواء أوقعت في وسط الكلمة أو في طرفها لكنه يذكر لابن الجزري قولاً ينفي فيه أن القلقة لا تكون إلا في حال الوقف ويرى ابن الجزري أن المراد بالوقف هو السكون وليس ما ذهب إليه الأئمة المتأخرون (3) وكذا الحال في الشرط الثاني حين استعان بقول أبي الحسن شريح عندما أوضح أن القلقة تكون أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة وبذلك ينفي الشرط الثاني أيضاً بهذا القول لكنه يبين فيما بعد أن الخلاف بين القولين محدود إذا ما افترضنا أن من ينفي وجودها في الوصل يعتمد على ضعفها معه والقائل بوجودها في الوقف والوصل يعتمد على أنها في الوقف أبين منها في الوصل ، وفي نهاية شرحه للقلقة يذكر لنا نتائج التحليل الطيفي لمظاهر القلقة والتي بينت أن النطق بأصوات القلقة إذا كانت ساكنة في الوصل أو الوقف فلا بد أن تتبع بصوت شبه الحركة ويكون في الوقف أطول منه في الوصل . والملاحظ هنا هو حسمه للجدل القائم حول القلقة باستعانه هذه المرة بأدوات الدرس الصوتي الحديث واختبارات باحثيه (4).

سابعاً: اللين.

لم يختلف الأنصاري وابن يالوشة في شرحهم لصفة اللين ، وعلى كل منهما سبب تسميتها وهو أنها تخرجان في لين ودون كلفة على اللسان ، وقد بين كلاهما أن هذه الصفة لا تأتي إلا إذا سكنت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ولم يبين الأنصاري في شرحه الذين أجازوا معاملتها معاملة حروف المد في حين نسب ابن يالوشة ذلك لورش حيث أجاز فيهما المد والتوسط والطول (5). ولا يختلف الحال كثيراً عند غانم الحمد إلا في تفصيله عند الشرح . وقد استعمل حين بدأ شرحه بتوضيح أن الواو والياء في حال سكونهما وانفتاح ما قبلهما مصطلحات لم يستعملها الأنصاري وابن يالوشة وهي وصفه للصامتة بالحروف الجامدة والصائتة بالحروف الذائبة . ونراه يبين لنا أن هذه الحروف يتحقق لها مخرجاً إذا كانت ساكنة مفتوح ما قبلها حيث تكون أقرب الصوامت إلى الصوائت ، واستعان برأي لسيبويه حول هذه الصفة وتعليله لتسميتها فبين أن السبب وراء ذلك هو اتساع مخرجها لهواء

الصوت أكثر من غيرها ، أعقبه بعد ذلك بتعليل شراح المقدمة لوصفها بهذه الصفة وبين اتجاهين في ذلك الأول يرى أن سبب التسمية قلة المد فيهما وهو تعليل ابن الناظم

والثاني أنهما يخرجان في لين ودون كلفة على اللسان وهو ما قال به الأنصاري وابن يالوشة ، ليكون له حول هذين التعليلين تعقيب مفاده أنه لا يوجد اختلاف بين التعليلين لأنهما حسب رأيه . يعبران عن طبيعة هذين الحرفين لما فيهما من قابلية للمد ولين وعدم كلفة عند إخراجهما(1).

ثامنا :الانحراف.

اتفق الأنصاري وابن يالوشة في شرحهما لصفة الانحراف على أن هذه الصفة تختص بها اللام والراء ولعلهم يتبعون في ذلك رأي مكي أبي طالب الذي عد انحراف الراء عن مخرج النون سببا لوصفها بهذه الصفة ، ولم يختلف ابن يالوشة عن الأنصاري في شرحه لهذه الصفة حيث عرفها لغة وذكر علة تسميتها واختلاف مقدار الانحراف في اللام والراء ، حيث ذكر أن الراء فيها انحراف قليل إلى ظهر اللسان وميل قليل إلى ظهر اللسان ، في حين ينقل غانم الحمد عند بدءه في شرح صفة الانحراف قول الناظم من كتابه النشر ويتلخص رأيه في اشتراك اللام والراء في صفة الانحراف ، وبين أن هذا رأي البصريين لكنه في الوقت ذاته يبين رأيا آخر يختلف في جعل الراء حرفا منحرفا وهو رأي الداني الذي قال بتفرد اللام بالانحراف(2) ، وقد أشار في معرض حديثه إلى اختلاف علماء التجويد في تفسير صفة الانحراف وتعليلهم لوصف اللام والراء بها فبدأ برأي مكي حيث ذكر علة الانحراف عن المخرج ثم ذكر علة ابن الناظم والذي لا يبعد كثيرا عن تعليل مكي ليتبعه بعد ذلك بسرد قول سيبويه حول صفة الانحراف وكيفية حدوثها وطريقة انحراف هذه الحروف عن مخرجها ، ليختم كعادته بموازنة أورد فيها وصف المحدثين لطريقة تكوين هذه الصفة وما وصفه المتقدمون ليرجح في النهاية المذهب الذي يرى تفرد اللام بصفة الانحراف(3).

1. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 312.

2. أنظر التحديد، ص 107.

3. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 314.

4. أنظر الدقائق المحكمة، ص 66، وأنظر الفوائد المفهومة، ص 48.

5. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص 316.

عاشراً: التكرير.

وضح الأنصاري في هذه الصفة حركة اللسان عند نطق الراء وحذر من الخطأ الذي يقع فيه القارئ بسبب قبولها التكرار، ولم يبتعد ابن يالوشة كثيراً عن الأنصاري إلا في بيانه أن التكرار للراء فقط، كما اتفق ابن يالوشة مع الأنصاري في الاستعانة بقول مكي أبي طالب حول إخفاء تكرير الراء مع المشدد والمخفف والعلة في ذلك نطق أكثر من حرف مع المشدد وحرفين مع المخفف وهذا في منظورهم لحن وحكم إخفاء التكرير واجب حسب شرحهما(4)، أما في شرح غانم الحمد فقد تطرق أيضاً إلى تعريف الصفة لغة واستعان بقول الأنصاري وابن الناظم في التحذير من تحقيق صفة التكرير إضافة إلى إشارته لنقل شراح المقدمة الجزرية لقول الجعبري (ت732هـ) والذي بين كيفية نطق الراء بطريقة لا يحدث معها تكرير وذلك عن طريق إلصاق الالفاظ بالراء لظهور لسانه بأعلى حنكه لصفا محكما مرة واحدة لأن التكرير يعطي أكثر من حرف، وعرض غانم الحمد ما استقر في كتب علم التجويد المتأخرة والمعاصرة والتي ترى أن تكرير الراء لحن ويجب على القارئ تجنب هذه الصفة، ويرى الحمد أن هذا القول ما هو إلا أحد مذهبين مشهورين عرفتهما الكتب المتقدمة لعلماء العربية والتجويد، ونجده في نهاية شرحه يعدُّ الرعيي (ت539هـ) أفضل من وضع ذاتية التكرير للراء في كتابه نهاية الإتيان (5).

الحادية عشرة: التفشي.

شرح الأنصاري صفة التفشي فعرفها لغة بمعنى الاتساع وعرفها اصطلاحاً بأنها انتشار الريح من الفم حتى يتصل بمخرج الظاء وهذا الاتصال علة تسميتها، لكن ابن يالوشة أوجز في شرح الصفة فاكتفى بتعريفها لغة واصطلاحاً في حين ذكر الأنصاري أن هناك من عد الفاء والثاء والضاد مع الشين في التفشي لكنه لم يذكر أسماء من وصفها بهذه الصفة (1)، وكذا الحال عند غانم الحمد فقد بدأ شرحه بتعريف صفة التفشي لغة واصطلاحاً معتمداً في ذلك على تعريفات المتقدمين لها كابن الناظم ومكي، ونراه يستعين في شرحه بقصر سيبويه صفة التفشي على الشين دون غيرها ذاكراً مذهب الناظم أيضاً والذي يتبع فيه

1. أنظر الفائق المحكمة، ص55.

2. أنظر المقتضب، المبرد، تج عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج 1، ص214.

3. أنظر جهد المقل، ص51.

4. أنظر الدقائق المحكمة، ص55، وأنظر الفوائد المفيضة، ص31.

5. أنظر شرح المقدمة الجزرية، ص317، 321.

سيبويه لكنه يضيف بعض الحروف التي قال بها بعض من درس التفثي (2) ليعقب على كلام سيبويه وابن الجزري بأن من وصف هذه الحروف بالتفثي تأثر بالمعنى اللغوي لها وهو كثرة خروج الريح وعزز قوله بما ورد عن المرعشي والذي يرى أن هذه الحروف اشتركت في كثرة انتشار الريح عند نطقها لكنه يكون في الشين أكثر من غيرها لذا اتفق في تفثها مقارنة بالحروف الباقية (3).

الثانية عشرة: الاستطالة.

فرق الأنصاري في شرحه للاستطالة بين المستطيل والممدود وسعى بها حرف الضاد وحدها بعد أن عرف صفة الاستطالة لغة ، ولم يختلف شرح ابن بالوشة لها عن الأنصاري لكنه وضع المقصود بالممدود وهو الألف ، حيث تكون الاستطالة في الممدود في ذاته أما المستطيل فتكون في مخرجه (4) ، وفي شرح غانم الحمد عرف الاستطالة لغة ثم ذكر وصف سيبويه للضاد ومعها الشين بهذه الصفة لكنه يشير بعد فراغه من ذلك إلى إجماع أكثر علماء التجويد على تفرد الضاد بالاستطالة على عكس ما قال به سيبويه ، ليسرد بعد ذلك شروح علماء التجويد الذين تناولوا هذه الصفة ومنهم ابن الناظم وعبد الدائم الأزهرى والقسطالاني حيث اتفق جلهم على التعريف ذاته وهو امتداد الصوت بها من أول حافة اللسان إلى آخرها ليصل إلى قول يرى فيه ضرورة التفريق بين المستطيل والممدود كما فعل الأنصاري حتى لا يحدث الخلط بينهما ومن الذين نقل عنهم بعض من شراح المقدمة الجزرية والمرعشي الذي بين أن الفرق بينهما يتمثل في أن الممدود يجري في ذاته وليس في مخرجه لأن مخرجه مقدر والمستطيل يجري في مخرجه لأن مخرجه محقق ، ويرى غانم الحمد أن صفة الاستطالة غير متحققة في نطق أكثر قراء القرآن في زماننا بسبب نطقها الشديد فهي ليست رخوة كما هو الحال عند المتقدمين ولذا حسب رأيه لا يمكننا تصورهما إلا من خلال وصفها في كتب المتقدمين وهذا الرأي عنده مبني على الموازنة بين صفات الضاد التي وصفها المتقدمون وبين الضاد الموصوفة في الوقت الحاضر ، ونراه عند موازنته يكتفي بوصف سيبويه لها لموازنها مع وصف المحدثين ، لتكون النتيجة عنده أنه لا يوجد تطابق في بعض مكونات الضاد القديمة والحديثة لأن المخرج انتقل من حافة اللسان إلى طرفه وانتقلت الصفة من الرخاوة إلى الشدة وبهذا فقدت الضاد الحديثة صفة الاستطالة لتظل معبورة مطبقة مستعلية ، ويسترسل الحمد في شرحه ليقترح اقتراحاً مفاده أن البعد التاريخي وهذا

التغيير في نطق الضاد يجب ألا يشوش على متعلم التجويد وقارئ القرآن وعليه التمسك بالرواية فهي أساس القراءة الصحيحة(5).

الخلاصة:

بعد هذه الموازنة الصوتية بين الشروح الثلاثة للمقدمة الجزرية يلاحظ أن طريقة الشرح اختلفت من شارح لأخر لكن هذه الاختلافات لم تكن كبيرة بين الأنصاري وابن يالوشة في حين تظهر واضحة عند غانم الحمد وتمثل خلاصة الموازنة الصوتية في الآتي:

1. تكاد تكون الكلمات المستعملة في صوغ عبارات الشرح واحدة بين الأنصاري وابن يالوشة بل نجد ابن يالوشة يكرر العبارات ذاتها في بعض الأحيان كما هو الحال عند تعريفهم للمخرج والصوت حيث تناول الأنصاري وابن يالوشة كيفية حدوث الصوت ومصدر الصوت وهذا يقودنا إلى استنتاج تأثرهم بكتب ابن سينا وإخوان الصفا ، أما غانم الحمد فقد بدأ شرحه للمخرج بطريقة تختلف عنهما فلم يتطرق إلى تعريف الصوت من ناحية تموجه في الهواء كما فعل سابقه وإنما استعان بتعريف ابن جني له.

2. اعتمد الأنصاري في شرحه على عرض آراء أهل المعرفة السابقين له لكنه لم يختر أي الآراء أرجح عنده في حين اختلف الأمر عند ابن يالوشة فهو إلى جانب عرضه الآراء يرجح أحيانا الرأي ويصفه بالصحيح ، وهذا النهج سار عليه غانم الحمد أيضا الذي تميز في شرحه بعرض آراء المتقدمين من علماء العربية والتجويد ثم موازنتها بما قاله الدرس الصوتي الحديث وبيان رأيه في نهاية ذلك ولكن ما يؤخذ عليه في بعض الأحيان هو عدم مراعاة ترتيب الآراء عند المتقدمين باعتبار الفترة الزمنية فكان يقدم متأخرا على متقدم في بعض الأحيان

3. كثرة سرد التعليقات التي قال بها المتقدمون عند غانم الحمد لتفسير بعض القضايا الصوتية التي تخص المخرج والصفة يليه في الترتيب ابن يالوشة الذي ذكر التعليقات في مواضع وتركها في أخرى ، في حين كان التعليق عند الأنصاري قليل جدا.

4. تميز الشراح الثلاثة ببدء حديثهم عن المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلح لكن هذا كان أبرز عند غانم الحمد ثم ابن يالوشة في حين ركز الأنصاري على المعنى اللغوي وفي مواضع قليلة يذكر الاصطلاح .

5. افتقرت الشروح الثلاثة للمخارج والصفات للاستشهاد إلا من حديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حول نطق الضاد أو بيت شعر ورد عند ابن يالوشة في شرحه للمخارج.

نستنج بعد هذا العرض أن شرح غانم الحمد كان ثريا بالآراء المختلفة المتنوعة التي استعان لدراستها بما تركه المتقدمون من علم ساعده في ذلك العامل الزمني الذي أتاح له الفرصة للإطلاع على أكبر وأكثر عدد من المصادر التي لم تتح لسابقه النظر فيها ،ناهيك عن الوسائل والأدوات الحديثة التي أعانته في الشرح وهذا لا يعني أن شروح الأنصاري وابن يالوشة تفتقر للثراء بالمعلومات فالمطلع على شرحهما كاملا يلحظ ذلك ولأن هذا البحث اقتصر على الموازنة الصوتية في قضية المخارج والصفات لم يتسع لذكر شروح باقي القضايا الصوتية عندهما.

مصادر البحث.

1. أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد، غانم الحمد، دار عمار، ط1، 2011م، عمان، الأردن.
- 2 — أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، تح محمد الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1983م.
3. الأعلام ،خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ، ط1986، 7م، بيروت لبنان.
4. الأصوات اللغوية ،إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1971، 4م، القاهرة .
5. التحديد في الاتقان والتجويد، الدار عمار، ط2، 2010م، عمان ، الأردن.
- 6 — التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، راجعه جمال شرف، دار الصحابة للتراث، 2006م، طنطا، مصر.
7. جهد المقل، المرعشي، تح جمال شرف، دار الصحابة للتراث، 2005م، طنطا ،مصر.
- 8 — الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، سيف الدين الفضالي، تح عزة معين، مكتبة الرشد للنشر، ط2005، 1م، الرياض.
- 9دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح، عالم الكتب، 1980م، القاهرة.
- 10 — الدراسات الصوتية عند علماء العربية،، عبد الحميد الاصبيعي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1992، 1م، طرابلس.
11. دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1979، 1م، القاهرة.
- 12 — الدقائق المحكمة، زكريا الأنصاري، تح نسيب نشاوي وآخرون، دار المكتبي للنشر، ط2010، 6م، دمشق سوريا.
- 13 — الرعاية لتجويد القراءة، مكي أبي طالب، تح جمال شرف، دار الصحابة للتراث، 2002م، طنطا، مصر.
- 14 — مرصنة الإعراب، ابن جني، تح مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1954، 1م، القاهرة.

15. شرح الكتاب، السيرافي، تج أحمد مهدي وآخرون، دار الكتب العلمية، ط2008، 1م، بيروت.
16. — شرح المقدمة الجزرية، غانم الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، ط2008، 1م، جدة، السعودية.
17. شرح الهداية، المهدي، تج حازم حيدر، مكتبة الرشد، 1415هـ، الرياض.
18. الصوتيات اللغوية، عبد الغفار هلال، دار الكتاب الحديث، ط2009، 1م، القاهرة.
19. — الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، عبد الدائم الأزهري، تج نزار خورشيد، دار عمار للنشر، ط2003، 1م، عمان.
20. علم اللغة، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت.
21. علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، 2000م، القاهرة
22. — الفوائد المسعدية في حل الجزرية، المسعدي، تج جمال رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة.
23. — الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، ابن يالوشة، تج جمال شرف، دار الصحابة للتراث، ط2010، 1م، طنطا.
24. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تج أنس الشامي وآخرون، دار الحديث، 2008م، القاهرة.
25. مفتاح العلوم، السكاكي، تج عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، ط2000، 1م، بيروت.
26. المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصبيح، دار الفكر، 2000م، بيروت.
27. — المفيد في شرح عمدة المجيد، المرادي، تج جمال رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م، القاهرة.
28. المقتضب، المبرد، تج عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت
29. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.
30. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، تج محمد الشعياني، دار الصحابة للتراث، ط2006، 1م، طنطا.
31. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، المارغني، دار الفكر للطباعة والنشر.
32. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، صححه على الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
33. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، ط2.
34. الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، ط1989، 2م، المدينة المنورة.